



كلمة الجمهورية اللبنانية

يلقيها

السفير الدكتور نواف سلام  
المندوب الدائم

أمام مجلس الأمن  
الحالة في الشرق الأوسط  
بما فيها القضية الفلسطينية

نيويورك في ٣٠/١/٢٠٠٨

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

**Permanent Mission of Lebanon to the United Nations  
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY 10017**

السيد الرئيس،

أسبوع يفصّلنا عن الجلسة الطارئة التي عقدها مجلسكم الكريم للنظر في الازمة المتواصلة في قطاع غزة بسبب الحصار الذي تفرضه اسرائيل عليه.

أسبوع تتزايد فيه الأصوات المنددة بالعقاب الجماعي الذي تمارسه اسرائيل في حق المدنيين الفلسطينيين، وكان آخرها، لا بل من أهمها، القرار الذي اعتمد مجلس حقوق الانسان في هذه المنظمة - أي الامم المتحدة - الاسبوع الماضي في جنيف ودعا فيه الى "إجراء دولي لوضع حد للانتهاكات الاسرائيلية في الارض الفلسطينية المحتلة". والانظار لا تزال متوجهة الى مجلسكم الكريم لتكون له وقفة على مستوى الحدث، ووقفة لرفع الحصار عن غزة وفتح المعابر الحدودية ولحماية المدنيين فورا. فرغم الاحباطات من قصور هذا المجلس في معالجة جوهر الصراع العربي الاسرائيلي، لا يزال الكثيرون يتقوّن بدوره ويراهنون على قدرته لصيانته السلم والامن الدوليين ... فلا تخيبوه.

فإذا كان بلوغ السلام هو الهدف، فلنصحّ جيدا لما قالته المفوّضة العامة للأونروا السيدة كارين كونينج ابو زيد في مقالتها المنشورة في صحيفة "الغارديان" البريطانية بتاريخ ٢٣ من الجاري: "لم يكن هناك يوما حاجة ملحة لأن تقوم الأسرة الدولية بإعادة الحياة الطبيعية إلى غزة كما هي الحال اليوم. فالمجتمعات التي تعاني الجوع والمرض، المجتمعات الغاضبة لا تشكل شريكا جيدا للسلام".

السيد الرئيس،

الحاجة ملحة اليوم إلى إعادة الحياة الطبيعية إلى غزة المنكوبة كما إلى الضفة الغربية المنهكة ليس من أجل رفع المعاناة عن الناس فحسب، بل لإعادة بعض المصداقية لعملية السلام الشامل التي كان يفترض أن تستأنف اثر مؤتمر انابوليس. وهي المصداقية التي لا يزال يقف في وجهها ايضا استمرار فرض اسرائيل سياسة الامر الواقع معتمدة بذلك على منطق القوة ومتجاهلة احكام القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية. فلا جمدت اسرائيل الاستيطان مع أن هذا في رأس الالتزامات المطلوبة منها بموجب خريطة الطريق للرباعية الدولية، ولا اوقفت

بناء جدار الفصل، ولا رفعت الحواجز، ولا هي سمحت باعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة.

هذه كلها تدابير مطلوبة لبناء الثقة من اجل الولوج في معالجة قضايا الحل النهائي التي اكدها المجتمعون في أنابوليس: الحدود والقدس والامن والاستيطان واللاجئون والمياه. وذلك استنادا الى مرجعيات مدريد والقرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية التي اطلقها القادة العرب في بيروت عام ٢٠٠٢ واعادوا تأكيدها في قمة الرياض العام الماضي والتي تدعوا الى سلام شامل على اساس انسحاب اسرائيل من كل الاراضي التي احتلتها في ١٩٦٧، أي من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وما تبقى من الارض اللبنانية المحتلة.

وفي هذا الاطار يهم بلدي لبنان التأكيد على وجوب حل قضية اللاجئين انطلاقا من قرار الجمعية العامة الرقم ١٩٤ وعلى رفضه القاطع لتوطينهم في اراضيه، ذلك ان التوطين يهدد الكيان الوطني اللبناني مثلما يهدد الهوية الوطنية لللاجئين الفلسطينيين.

السيد الرئيس،

إن ما تقوم به إسرائيل حاليا في الأرض الفلسطينية المحتلة وغزة تحديدا، يعيد إلى ذاكرنا صوراً مأساوية من الماضي القريب. صور عن حربها على لبنان صيف ٢٠٠٦، حيث قامت بتدمير منهجي لبني تحتية ومنشآت مدنية وباستهداف متعمد للمدنيين.

ومع ان الحكومة اللبنانية التزمت التنفيذ الكامل للبنود المتعلقة بها في القرار ١٧٠١ الصادر عن مجلسكم الكريم اثر حرب صيف ٢٠٠٦ والهادف الى اعادة الامن والاستقرار الى الجنوب اللبناني، فإن اسرائيل تواصل إنتهاك أحكام هذا القرار بخرقها المتواصل للسيادة اللبنانية. وقد بلغ مجموع هذه الخروقات خلال العام الماضي ٨٧٢، منها ٧١١ خرقاً جوياً و٣٢ خرقاً بحرياً و١٢٩ خرقاً برياً، آخرها توغلها بتاريخ ٢٠٠٨/١/٨ مسافة ٢١٠ امتار في عمق الارض اللبنانية متجاوزة الخط الازرق ومختطفة المواطن اللبناني فادي عبد العال ومحتجزة إياه يوماً كاملاً.

كذلك لا تزال اسرائيل ترفض تسليم خرائط الألغام والمعلومات المتعلقة بأماكن إلقائها القنابل العنقودية في جنوب لبنان خلال حربها الأخيرة. وفي حين رحبت حكومة بلادي بقرار تعيين سعادة الأمين العام مندوباً عنه لتسهيل معالجة موضوع الجنديين الاسرائيليين المخطوفين،

تواصل اسرائيل رفضها حل مشكلة اللبنانيين المعتقلين في سجونها منذ عقود في اصعب الظروف. ونحن هنا نجدد مطالبنا باطلاقهم فورا.

اما في قضية مزارع شبعا، فمع ترحيبنا بالتحديد الجغرافي المؤقت الذي ضمته سعادة الامين العام في تقريره المرحلي حول تنفيذ القرار ١٧٠١، نرى ضرورة أن يترجم ذلك في مسار دبلوماسي فعلي تنخرط فيه الدول والاطراف المعنية كافة وصولا الى تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل منها. وفي انتظار التحديد النهائي ل الهوية هذه المزارع، نكرر طلب الأخذ بالاقتراح الانتقالالي الذي تقدمت به الحكومة اللبنانية من ضمن خطة النقاط السبع التي وضعتها والذي يقضي بوضع المزارع تحت الولاية المؤقتة للامم المتحدة.

السيد الرئيس،

لا يزال موضوع شغور منصب رئيسة الجمهورية في بلدي لبنان منذ ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧، يشغل إهتمام الاسرة الدولية والأشقاء العرب. وبالفعل فقد أصدر مجلسكم الكريم مشكورا بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١١ بيانا رئاسيا أعرب فيه عن قلقه من عدم حصول الانتخابات الرئاسية، وقد أيدت الحكومة اللبنانية الخطة المتكاملة التي وضعها المجلس الوزاري العربي الذي إنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٥، من أجل تسهيل الانتخاب الفوري ووفقا للأصول الدستورية للعماد ميشال سليمان رئيسا توافقيا للبنان. وهي المبادرة التي عاد وأكد عليها وزراء الخارجية العرب خلال إجتماعهم المنعقد في ٢٧ كانون الثاني الجاري.

السيد الرئيس،

ولا يخفى على مجلسكم الكريم أن مسلسل العمليات الارهابية المستمر منذ أكثر من ثلاث سنوات يستهدف لبنان في سيادته وإستقلاله وإستقراره وأمنه من خلال استهداف شخصياته البارزة من سياسيين وإعلاميين وأمنيين واستهداف مؤسساته الدستورية والأمنية والمدنية. وقد انتهى عام ٢٠٠٧ في لبنان بتفجير إرهابي اغتال الجنرال فرنسوا الحاج، ابن المؤسسة العسكرية التي هزمت الإرهاب في مخيم نهر البارد وقد دان مجلسكم الكريم هذه الجريمة بشد العبارات. وبدأ عام ٢٠٠٨ في لبنان بحلقات جديدة من المسلسل نفسه. فايايدي الغدر طاولت المدنيين بتفجير استهدف سيارة دبلوماسية بتاريخ ٢٠٠٨/١٥، ثم استهدفت مؤسسة الامن الداخلي بتاريخ ٢٥ كانون الثاني الجاري، بإغتيال الرائد وسام عيد من قسم المعلومات فيها وادت هذه الجريمة الى مقتل مرافقه ايضا وعدد من المدنيين. هذا فضلا عن

السعى الى زعزعة الامن في الجنوب وارهاب قوات الطوارئ الدولية من خلال استهداف عناصرها. وكان آخر هذه المحاولات ما تعرضت له الوحدة الايرلندية.

إن كل هذه الاعمال الارهابية لن تثنى اللبنانيين عن التمسك باستقلال بلدتهم وحريتها ولن تثال من عزمهم لتجديد الوفاق الوطني واعادة العمل ضمن المؤسسات الدستورية، كما انها لن توقف مسيرة العدالة الدولية التي بدأناها سوياً. لذلك، لا بد في الختام من أن نحيي جهود سعادة الامين العام في سعيه لإنجاز الخطوات الازمة لوضع المحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بجريمة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري ورفاقه موضع التنفيذ، بما يساهم في ردع المجرمين عن التمادي في ارهابهم، فيتعزز بذلك أمن لبنان واستقراره.

شكرا السيد الرئيس.